بلاغة الكلام فكل منهما يضفي على القول رونقًا وبهجة ويقوي الصلة بين الألفاظ والمعاني، ويجلو الأفكار ويوضحها شريطة أن تجري المطابقة أو المقابلة مجرى الطبع. أما إذا تكلفها الشاعر أو الأديب فإنها تكون سببًا من أسباب اضطراب الأسلوب وتعقيده.

ومن صفات الأدب الجيد تلاحم أجزائه وائتلاف ألفاظه حتى كأن الكلام بأسره من حسن الجوار وشدة التلاحم كلمة واحدة، وحتى كأن الكلمة بأسرها حرف واحد وكما يتم هذا التلاحم عن طريق التشابه يتم كذلك عن طريق التضاد لأن المعاني يستدعي بعضها بعضًا فمنها ما يستدعي شبيهه، ومنها ما يستدعي مقابله، بل إن الضد أكثر خطورة على البال من التشبيه وأوضح في الدلالة على المعنى منه.

وعلى هذا كلما ظهرت المطابقة أو المقابلة في الكلام بدعوة من المعنى لا تطفلاً عليه، كانت أنجح في أداء دورها المنوط بها في تحسين المعنى.

المبالغة

إذا نظرنا إلى المبالغة من الناحية التاريخية فإننا نجد أن عبد الله بن المعتز هو أول من تحدث عنها، فقد عدّها في كتابه «البديع» من محاسن الكلام والشعر، وعرّفها بأنها «الإفراط في الصفة»، ومثّل لها.

ويفهم من الأمثلة التي أوردها أن الإفراط في الصفة يأتي عنده على ضربين: ضرب فيه ملاحة وقبول، وآخر فيه إسراف وخروج بالصفة عن حد الإنسان، فمن النوع الأول عنده قول إبراهيم بن العباس الصولي:

يا أخًا لم أر في الناس خلًا ... مثله أسرع هجرًا ووصلا
كنت لي في صدر يومي صديقًا ... فعلى عهدك أمسيتَ أم لا؟

ومن النوع الآخر المسرف قول الخثعميّ:

يُدلي يديه إلى القليب فيستقي ... في سرجه بدل الرّشاء المكرب

وقول آخر يهجو رجلًا:

تبكي السماوات إذا ما دعا ... وتستعيذ الأرض من سجدته
إذا اشتهى يومًا لحوم القطا ... صرّعها في الجو من نكهته [1]

(١) كتاب البديع لابن المعتز ص ٥٨ -٦٦ والنكهة: ريح الفم.

ثم جاء بعد ابن المعتز قدامة بن جعفر فتحدث عن إفراط الصفة وعدّه من نعوت المعاني، وكان أول من أطلق عليه اسم «المبالغة».

وقد عرّفها بقوله: «المبالغة أن يذكر الشاعر حالًا من الأحوال في شعر، لو وقف عليها لأجزأه ذلك في الغرض الذي قصده، فلا يقف حتى يزيد في معنى ما ذكره من تلك الحال ما يكون أبلغ فيما قصد، وذلك مثل قول عمير التغلبي:

ونكرم جارنا ما دام فينا ونتبعه الكرامة حيث كانا

فإكرامهم للجار ما كان فيهم - أي مدة إقامته بينهم - من الأخلاق الجميلة الموصوفة، وإتباعهم الكرامة حيث كان من المبالغة. . . .» [(١)] ثم أورد بعض أمثلة أخرى للمحبوب منها والمكروه.

وفي كتابه «نقد النثر» تحدث عن الإسراف في المبالغة فقال: **«ومما أسرف فيه الشاعر حتى أخرجه إلى الكذب والمحال، وهو مع ذلك مستحسن قول أبي نواس:**

تغطيت من دهري بظل جناحه فعيني ترى دهري وليس يراني
فلو تُسأل الأيام عني ما درت وأين مكاني ما عرفن مكاني [(٢)]

ومن بعد قدامة جاء أبو هلال العسكري فعرّف المبالغة بقوله: **«المبالغة أن تبلغ بالمعنى أقصى غاياته، وأبعد نهاياته، ولا تقتصر في العبارة عنه على أدنى منازله وأقرب مراتبه، ومثاله من القرآن قول الله تعالى:** ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ﴾ [الحج :٢] . ولو قال: تذهل كل امرأة عن ولدها لكان بيانًا حسنًا وبلاغة كاملة، وإنما خصّ المرضعة للمبالغة، لأن المرضعة أشفق على ولدها لمعرفتها بحاجته إليها وأشغف به لقربه منها ولزومها له، لا يفارقها ليلًا، ولا نهارًا وعلى حسب القرب تكون المحبة والألف. . . .

وقوله تعالى: ﴿كَسَرَابٍۭ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً﴾ [النور :٣٩] لو قال يحسبه الرائي لكان جيدًا، ولكن لما أراد المبالغة ذكر الظمآن، لأن حاجته إلى الماء أشد وهو على الماء أحرص [(٣)].

وبعد أن أورد أبو هلال بعض أمثلة من الشعر للمبالغة، وتحدث عن نوع آخر منها

---

(١) كتاب نقد الشعر لقدامة ص ١٠١ - ١٠٣ .
(٢) كتاب «نقد النثر» ص ٩٠ .
(٣) كتاب الصناعتين ص ٣٦٥ .

فقال: «ومن المبالغة نوع آخر وهو أن يذكر المتكلم حالاً لو وقف عليها أجزأته في غرضه منها فيجاوز ذلك حتى يزيد في المعنى زيادة تؤكده، ويلحق به لاحقة تؤيده، كقول عمير التغلبي:

ونكرم جارنا ما دام فينا ونتبعه الكرامة حيث مالا

فإكرامهم الجار ما دام فيهم مكرمة، وإتباعهم إياه الكرامة حيث مال من المبالغة» (١).

وكلام أبي هلال هذا عن النوع الآخر من المبالغة هو في الواقع ترديد لرأى قدامة في المبالغة واستشهاد ببعض أمثلته.

كذلك عرض ابن رشيق القيراوني للمبالغة، فذكر أنها ضروب كثيرة وأن الناس فيها مختلفون: منهم من يؤثرها ويقول بتفضيلها، ويراها الغاية القصوى في الجودة، وذلك مشهور من مذهب نابغة بني ذبيان، وهو القائل: أشعر الناس استجيد كذبه وضحك من رديئه.

ومنهم من يعيبها وينكرها ويراها عيبًا وهجنة في الكلام، وقد قال بعض حذاق نقد الشعر: إن المبالغة ربما أخلت المعنى، ولبَّسته على السامع، فليست لذلك من أحسن الكلام ولا أفخره، لأنها لا تقع موقع القبول كما يقع الاقتصاد وما قاربه، لأنه ينبغي أن يكون من أهم أغراض الشاعر والمتكلم أيضًا الإبانة والإفصاح، وتقريب المعنى على السامع.

فإن العرب إنما فضلت بالبيان والفصاحة، وحلا منطقها في الصدور، وقبلته النفوس لأساليب حسنة، وإشارات لطيفة تكسبه بيانًا، وتصوره في القلوب تصويرًا. ولو كان الشعر هو المبالغة لكان المحدثون أشعر من القدماء، وقد رأيناهم احتالوا للكلام حتى قرّبوه من فهم السامع بالاستعارات والمجازات التي استعملوها وبالتشكيك في الشبهين، كما قال ذو الرمة:

فيا ظبية الوعساء بين جلاجل وبين النقا أأنت أم أمّ سالم؟

فلو قال: أنت أم سالم، على نفي الشك بل لو قال: أنت أحسن من الظبية، لما حل من القلوب محل الشك، وكما قال جرير:

فإنك لو رأيت عبيد تيم وتيمًا قلت: أيهم العبيد؟

---

(١) كتاب الصناعتين ص ٣٦٦.

فلو قال: «عبيدُهم» أو «خير منهم» لما ظُنّ به الصدق، فاحتال في تقريب المشابهة، لأن في قربها لطافة تقع في القلوب، وتدعوا إلى التصديق.

والمبالغة في صناعة الشعر كالاستراحة من الشاعر، إذا أعياه إيراد معنى بالغ، فيشغل الأسماع بما هو محال، ويهوّل مع ذلك على السامعين، وإنما يقصدها من ليس بمتمكن من محاسن الكلام.

ويعلق ابن رشيق على الرأي السابق الذي أورده لأحد الحذاق بنقد الشعر قائلاً: «**وفي هذا الكلام كفاية، وبلاغ، إلا أنه فيما يظهر من فحواه لم يُرد إلا ما كان فيه بعد، وليس كل مبالغة كذلك.**

فالغلو هو الذي ينكر المبالغة من سائر أنواعها ويقع فيه الخلاف لا ما سواه ولو بطلت المبالغة كلها وعيبت لبطل التشبيه وعيّبت الاستعارة، إلى كثير من محاسن الكلام...» [(١)].

أما السكاكي ومن جاراه من أمثال الخطيب القزويني فيعدون: «**المبالغة المقبولة**» من محاسن الكلام وبديعه، ويعرفونها بقولهم: «**والمبالغة أن يدَّعي لوصف بلوغه في الشدة أو الضعف حدًا مستحيلاً أو مستبعدا، لئلا يظن أنه غير متناه فيه**» [(٢)]، أي لئلا يتوهم أن أحدًا من العقلاء يظن أن الوصف المدعى غير متناه في الشدة والضعف.

والسكاكي إذ يقيد المبالغة «**بالمقبولة**» إنما يشير بهذا القيد إلى الرد على من زعم أن المبالغة مردودة مطلقا، محتجا بأن خير الكلام ما خرج مخرج الحق، وكان على منهج الصدق، كقول حسان بن ثابت:

وإنما الشعر لب المرء يعرضه ... على المجالس إن كيسًا وإن حمقا
وإن أشعر بيت أنت قائله ... بيت يقال إذا أنشدته صدقا

وإلى الرد كذلك على من زعم أنها مقبولة مطلقًا، وأن الفضل مقصور عليها والمحاسن كلها منسوبة إليها، محتجًا بأن أحسن الشعر أكذبه؛ وما بولغ فيه.

وتنحصر المبالغة عند السكاكي في التبليغ والإغراق والغلو، لأن الوصف المدعى إن كان ممكنًا عقلاً وعادة فتبليغ كقول امرئ القيس في وصف فرسه:

---

(١) كتاب العمدة ج ٢ ص ٥٠ - ٥٢ .
(٢) كتاب التلخيص للقزوينى ص ٣٧٠ .

فعادى عداء بين ثورة ونعجة دراكًا ولم ينضح بماء فيغسَل

فقد وصف فرسه بأنه طارد ثورًا ونعجة من بقر الوحش وأنه أدركهما وقتلهما في طلق وشوط واحد من غير أن يعرق عرقًا مفرطًا يغسل جسده، أي أدركهما وصادهما دون معاناة ومشقة ومقاساة شدة، وذلك أمر ممكن عقلاً وعادةً.

وإن كان الوصف ممكنا عقلاً لا عادةً فهو الإغراق، كقول عمير التغلبي:

ونكرم جارنا ما دام فينا ونتبعه الكرامة حيث مالا

فالشاعر يدعي أن جاره لا يميل عنه أي جهة إلا ويتبعه الكرامة. وهذا أمر ممكن عقلاً لا عادةً، أي أنه ممتنع عادةً وإن كان غير ممتنع عقلاً.

وعند السكاكي ومدرسته أن هذين النوعين من المبالغة، أي التبليغ والإغراق مقبولان. أما إذا كان الوصف المدعى غير ممكن عقلاً وعادةً فهو الغلو، كقول أبي نواس:

وأخفت أهل الشرك حتى إنه لتخافك النطق التي لم تخلق

فالغلو هنا هو إسناد الخوف إلى النُّطف غير المخلوقة، وهذا أمر ممتنع عقلاً وعادةً.

ويرى السكاكي أن من الغلو أصنافًا مقبولة، منها ما أدخل عليه ما يقرّبه إلى الصحة نحو لفظة «يكاد» التي تفيد عدم التصريح بوقوع المحال، نحو قوله تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾ [النور:٣٥]، فإن إضاءة الزيت كإضاءة المصباح من غير أن تمسه النار محال عقلا. ولكن إدخال «يكاد» هنا أفاد أن المحال لم يقع ولكن قرب من الوقوع مبالغة.

ومن الغلو المقبول عنده أيضًا ما تضمن نوعًا حسنًا من التخييل، كقول المتنبي يمدح ابن عمار:

أقبلت تبسم والجياد عوابس يخببن باللحق المضاعف والقنا
عقدت سنابكها عليه عثيرًا لو تبتغي عنقا عليه لأمكنا [1]

فالمتنبي في البيت الثاني هنا ادّعى تراكم الغبار الكثيف المرتفع من سنابك الخيل

---

(١) يخببن: يسرن سير الخبب؛ وهو ضرب من العدو والجري والحلق المضاعف: الدروع الكثيرة والقنا: الرماح والسنابك: جمع سنبك؛ هو طرف مقدم الحافر والعثير الغبار، والعنق بفتح العين والنون: ضرب من السير السريع.

فوق رؤسها، بحيث صار أيضًا يمكن سيرها عليها. وهذا ممتنع عقلاً وعادةً لكنه تخيّل حسن.

وقد اجتمع الأمران، أي إدخال ما يقرب الغلو إلى الصحة وتضمن التخييل الحسن في قول القاضي الأرجاني:

يُخيّل لي أن سمّر الشهب في الدجى وشدّت بأهداب إليهن أجفاني

فالأرجاني يصف الليل هنا بالطول، فيقول: يخيل لي أن الشهب محكمة بالمسامير في الظلام لا تنتقل من مكانها، وأن أجفان عينيّ قد شُدت بأهدابها إلى الشهب لطول سهري في ذلك الليل. وهذا تخييل حسن ولفظ «يخيل» يزيده حسنًا ومن الغلو المقبول أيضًا ما أخرج مخرج الهزل والخلاعة، كقول القائل:

أسكر بالأمس إن عزمت على الشر بغدًا إن ذا من العجب!

ومن كلام السكاكي السابق يتضح أن المبالغة المقبولة عنده - هو ومن لفّ لفّه - تنحصر في التبليغ، والإغراق، والغلو.

فإذا كان الوصف المدعى ممكنا عقلاً وعادةً فهو التبليغ، وإذا كان ممكنًا عقلاً لا عادة فهو الإغراق، وإذا كان ممتنعًا عقلاً وعادة فهو الغلو كما يتضح أنه يرى أن هناك أصنافًا من الغلو مقبولة، منها ما أدخل عليه ما يقربه إلى الصحة نحو لفظة «يكاد» ومنها ما تضمن نوعًا حسنًا من التخييل، ومنها ما اجتمع فيه الأمران، ومنها ما أخرج مخرج الهزل والخلاعة.

فالسكاكي ومعه الخطيب القزويني يعدان المبالغة بأنواعها الثلاثة من تبليغ وإغراق وغلو فنًّا واحدًا من فنون البديع المعنوي ولكننا نرى أن المتأخرين من أصحاب البديع يعدون كلاً من المبالغة بمعنى التبليغ، والإغراق، والغلو فنًّا بديعيًّا قائمًا بذاته.

ولذلك فهم يقصرون المبالغة على التبليغ بمفهومه عند السكاكي، أي إمكان وقوع الوصف المدعى عقلاً وعادةً، أو كما يقولون في تعريفهم: هي الإفراط في وصف الشيء بالممكن القريب وقوعه عادةً. واعتبار المتأخرين للمبالغة بأنواعها على أنها ثلاثة فنون بديعية مستقلة فيه لمفهوم المبالغة، وهو أولى بالاتباع لأنه يميز كل فن عن الآخر، ويحول دون اختلاطها وتداخل بعضها في بعض.

ومن أجل ذلك يجدر بنا أن ندرس كلاً منها على حدة للخروج بصورة واضحة

المعالم لكل فن من هذه الفنون البديعية الثلاثة . والآن وقد تتبعنا تاريخ المبالغة وتطورها وفصلنا القول عن المبالغة بمعنى التبليغ ، أو بمعنى الإفراط في وصف الشيء بالممكن القريب وقوعه عادةً فإننا نأتي على بعض أمثلة أخرى لها تزيدها وضوحا ، ثم ننتقل إلى دراسة كل من الإغراق والغلو على أنه فن بديعي مستقل بذاته .

فمن أمثلة المبالغة بمعنى التبليغ ، أو الإفراط في وصف الشيء بالممكن القريب وقوعه عادةً ، قوله تعالى في وصف أعمال الكافرين : ﴿أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌ ظُلُمَٰتٌۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾ [النور :٤٠] .

فلو وقف الكلام عند ﴿أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ﴾ [النور :٤٠] لكان المعنى تامًّا بليغًا ، ولكن ترادف الصفات بعد ذلك والإفراط فيها أضاف للمعنى ظلالاً زادت من درجة الهول الذي يطالعنا من خلال هذه الصورة التي لونتها المبالغة تلوينها يرفعها في البلاغة إلى ذروة الإعجاز .

ومن الأمثلة أيضًا قول ابن نباته السعدي في سيف الدولة :

لم يبق جودك لي شيئًا أؤمله ... تركتني أصحب الدنيا بلا أمل

ومنه قول ابن الرومي مبالغة في البخل :

لو أن قصرك يا ابن يوسف ممتل ... إبرًا يضيق بها فناء المنزل
وأتاك يوسف يستعيرك إبرة ... ليخيط قدّ قميصه لم تفعل!

وقوله ايضا:

فتى على خبزه ونائله ... أشفق من والد على ولده
رغيفه منه حين تسأله ... مكان روح الجبان من جسده

ومنه قول زهير بن أبي سلمي في مدح هرم بن سنان :

يطعنهم ما ارتموا حتى إذا أطعنوا ... ضارب حتى إذا ما ضاربوا اعتنقا [1]

فزهير جعل لممدوحه على أعدائه في كل حال من أحوال البسالة والشجاعة فضلاً ومبالغة .

ومنه قول أبي فراس الحمداني مفتخرًا :

---

(١) يصف الممدوح بأنه يزيد على أعدائه في كل حال من أحوال الحرب .

وإني لجرار لكل كتيبة معوّدة ألا يخل بها النصر
وإني لنزال بكل مخوفة كثير إلى نزالها النظر الشزر
فاظمأ حتى ترتوى البيض والقنا وأسغب حتى يشبع الذئب والنسر
ونحن أناس لا توسط عندنا لنا الصدر دون العالمين أو القبر

ومنه قول المتنبي مفتخرًا:

إذا صلت لم أترك مصالاً لصائل وإن قلت لم أترك مقالاً لقائل

وقول آخر مادحًا لآل المهلب:

نزلت على آل المهلب شاتيًا بعيدًا عن الأوطان في زمن المحل
فما زال بي إكرامهم وافتقادهم وإحسانهم حتى حسبتهم أهلي

الإغراق

ذكرنا فيما سبق أن المبالغة المقبولة عند السكاكي تنحصر في التبليغ والإغراق والغلو. وكان الوصف المدعى ممكنًا عقلاً وعادةً فهو التبليغ، وإذا كان ممكنًا عقلاً لاعادةً فهو الإغراق، وإن كان ممتنعًا عقلاً وعادةً فهو الغلو.

كذلك ذكرنا أن السكاكي عرف المبالغة المقبولة بقوله: **«هي أن يُدّعَى لوصف بلوغُه في الشدة والضعف حدًا مستحيلاً أو مستبعدًا»**.

وإذا تأملنا هذا التعريف وجدنا أنه ينطبق على نوعين فقط من أنواع المبالغة عند السكاكي هما: الغلو والإغراق. ذلك لأن الغلو هو المستحيل عقلاً وعادةً والإغراق هو المستبعد وقوعه عادةً لا عقلاً.

وعلي ذلك فالإغراق في اصطلاح البديعيين: هو الوصف الممكن وقوعه عقلاً لا عادةً أو بعبارة أخرى: هو الإفراط في وصف الشيء بما يمكن عقلاً ويستبعد وقوعه عادةً. ومن أمثلة ذلك قول عمير التغلبي السابق:

ونكرم جارنا ما دام فينا ونتبعه الكرامة حيث مالا

فإكرامهم للجار مدة إقامته بينهم من الأخلاق الجميلة المرصوفة ومدُّه بالكرم عند رحيله وجعلُ هذا الكرم يتبعه ويشمله حيث كان وفي كل جهة يميل إليها هو؛ الإغراق هنا. وهذا أمر ممتنع عادةً وإن كان غير ممتنع عقلاً.

وكل من الإغراق والغلو لا يُعدّ من محاسن القول وبديع المعنى إلا إذا دخل عليه أو